

هل تتغلب طهران علي أزمة عجز الإعانات النقدية ؟

كتبه تامر بدوي | 3 نوفمبر، 2013



تواجه الحكومة الإيرانية عجز في تأمين مصادر الإعانات النقدية التي تعطيها للمواطنين الإيرانيين حيث لا تستطيع الحكومة تأمين أكثر من 58% من مصادر تمويل. تخصص الدولة الإيرانية 35 ألف مليار ريال للإعانات النقدية و لكنها اليوم تواجه عجز في تأمين 10 ألف مليار ريال (أي 400 مليون دولار). حسب السيناريوهات التقليدية، لدى الحكومة الإيرانية و البرلمان ثلاث خيارات لمواجهة الأزمة و هي : تقليص الدعم جزئياً أو كلياً أو رفع أسعار حوامل الطاقة أو طبع المزيد من الأوراق المالية و لكن في هذه الحالة سيزيد من التضخم الذي انخفض إلي 36.2% بعد أن بلغ 42% في مارس الماضي. يطرح الخبراء الاقتصاديون في إيران أربعة خيارات للخروج من الأزمة :

1- الخيار الأول : قطع الإعانات النقدية عن 30% من متقلي الدعم ممن يتمتعون بدخول عالية و ليسوا في حاجة للإعانات (الطبقة العليا و الشريحة العليا من الطبقة الوسطي). لكن في حال الاتجاه نحو تطبيق هذا الخيار فإن الحكومة تواجه مشكلة عدم وجود آليات احصائية كافية تستطيع أن تقدم معلومات صلبة عن دخول الشرائح العليا خاصة في حالة التجار المتوسطين و الكبار و المستثمرين في ظل تداخل نشاطاتهم في قطاعات اقتصادية رسمية و غير رسمية , كما أن نشاطهم الأساسي يظهر كمشكلة فهل التجار و المستثمرين مسجلين كعاملين في القطاع الخاص أم موظفين حكوميين منخرطين في القطاع الخاص؟. إذا كانت الحكومة قادرة علي إحصاء دخول موظفيها فأنها لا تستطيع معرفة نشاطاتهم التجارية من خلال سجلاتها و من ثم فأنها بهذه الطريقة لا

تستطيع تحديد بدقة المنتمين إلى الطبقات الوسطي من المنتمين للشرائح العليا. في هذه الحالة هناك اقتراحات بإمكانية تحديد مستوي متلقي الإعانات - بشكل غير دقيق - من خلال المناطق التي يسكنوا فيها , سياراتهم و حساباتهم البنكية.

2- الخيار الثاني : تقليص حجم الإعانات النقدية بالنسبة لجميع متلقي الدعم بنسبة 40%. نظراً لما سيلحقه تقليص الدعم من اثار اجتماعية و اقتصادية خطيرة علي الشرائح الدنيا و الوسطي فأن الحكومة الإيرانية تستبعد هذا الخيار.

3- الخيار الثالث : رفع أسعار حوامل الطاقة (الغاز و وقود البنزين و الديزل) علي جميع مستويات الاستهلاك. علي الرغم من أن هذا الاتجاه سيؤدي إلي ترشيد الاستهلاك المرتفع للطاقة في إيران إلا أنه سيزيد من حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد.

4- الخيار الرابع : وضع معدل وسط للاستهلاك ترفع من بعده الحكومة أسعار حوامل الطاقة بالنسبة للمواطنين الذين يتجاوز استهلاكهم المعدل الوسط.

المحاولات الأولى لحل الأزمة

أدخلت إيران المرحلة الأولى من خطة إصلاح الدعم إلي حيز التطبيق في ديسمبر 2010 حيث رأت حكومة أحمددي نجاد أنها خطوة ضرورية لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة و تحقيق توزيع أفضل للدخل. لكن تبعاً لتغيير أدخلته الحكومة علي الخطة عدلت بموجبه أسعار الوقود و رفعت الدعم جزئياً عن السلع الغذائية لتجمع 40 مليار دولار و تعيد توزيعها بشكل الآتي : 80% لمتلقي الإعانات النقدية (63 مليون مواطن) , 20% للصناعات المتضررة (تحقق الدعم جزئياً).

يُشار إلي أن تطبيق المرحلة الأولى من الخطة قد عزز من القدرة الشرائية للطبقات و الشرائح الدنيا (30% من المجتمع) و لكنها من ناحية أخرى أثرت سلباً علي الطبقة الوسطي حيث فقد الإيرانيون ما يقرب من 500,000 - 700,000 وظيفة في القطاع الزراعي, كما افلست عدد كبير من المشروعات الصناعية في ظل غياب خطة منظمة لدعم القطاع الصناعي.

حسب تقرير للبنك المركزي الإيراني لإحصاء متوسط إنفاقات الأسرة الإيرانية بين مارس 2011 إلي مارس 2012 (عام 1390 في التقويم الإيراني) فأن متوسط إنفاقات الأسرة الإيرانية قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بإنفاقاتها من مارس 2009 إلي مارس 2010 (عام 1388) حيث كان لا يزال نظام الدعم القديم يعمل وقتها قبل تطبيق حزمة الإصلاحات. زادت الإنفاقات بين عامي 1388-1390 (حسب التقويم الإيراني) بنسبة 38.9% علي جميع الأصعدة (السلع الغذائية - التعليم - الصحة - الاتصالات - المواصلات).

طبقاً لتقرير نشرته صحيفة دنياي اقتصاد الإيرانية, عانت الأسرة الإيرانية في العام 1390 من عجز سنوي في المصروفات بلغ 6.73 مليون ريال (600 دولار حسب سعر الصرف الجديد) و هو ما يعني أن التضخم يقلص من مدخرات الأسرة الإيرانية بسبب سوء الإدارة الاقتصادية.

إذا كانت الانحيازات الاجتماعية و الاقتصادية لسياسات أحمدى نجاد قد اتجهت نحو إعادة توزيع الثروة لصالح المهمشين و الفقراء فلماذا أدت سياساته الاقتصادية إلى إفقار شرائح الطبقة الوسطى ؟.

فى أكتوبر 2000 أسس الرئيس محمد خاتمي صندوق النفط لتثبيت الاقتصاد (OSF) بهدف إعادة توجيه عائدات صادرات النفط بحيث لا تستخدم جميعها فى الإنفاق الحكومى. حسب نظام الجديد آنذاك، كان للصندوق نصيب من فوائض عائدات النفط لإستثمارها فى المشروعات الاستراتيجية و دعم القطاع الخاص للإسهام فى النمو الاقتصادى. نتيجة العقوبات القاسية التى فرضتها القوى الغربية و انخفاض عائدات النفط، اتجه أحمدى نجاد لأخذ أموال الصندوق لمعالجة الآثار السلبية التى تركتها المرحلة الأولى من خطة إصلاح الدعم فى 2010. فى بداية عام 2011 نشرت وسائل الإعلام الإيرانية تقارير عن خواء خزانة الصندوق بعد ما سلم خاتمي لأحمدى نجاد فى يوليو 2005 فى خزانة الصندوق ما يقرب من 14 مليار دولار.

من أجل إبعاد الحكومة عن استخدام فوائض عائدات صادرات النفط الموجهه، تم تأسيس الصندوق الوطنى للتنمية (NDF) عوضاً عن صندوق النفط. حسب النظام الجديد، قُدر لخزانة الصندوق بأن تتلقى على الأقل 20% من عائدات صادرات النفط و الغاز لإستثمارها فى مشروعات طويلة المدى ، و حسب اللائحة يقدم الصندوق قروض مُيسرة لمؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الخاصة التشاركية (التي لا تزيد الشراكة الحكومية فيها عن 20% و إلا اعتبرت حكومية).

هناك من يشير إلى تضمن عمل الصندوق لمظاهر فساد. يقوم الصندوق بإعطاء القروض للمتقدمين على أساس تقييمات أولية تقوم بها بنوك متصلة بالصندوق (تبلغ 18 بنك حكومى و خاص)، مع تصديق البنك للمشروع بعد دراسة جدوى تتلقى المؤسسة القرض. فى بلد كإيران تُجرى فيها مثل هذه الإجراءات تلعب المحسوبية دوراً فى تحديد أى من المؤسسات تستحق تلقي القروض و من التى لا تستحق بناء على حسابات إيدولوجية.

حسب التقارير الرسمية، تلقي صندوق التنمية الوطنية ما يقرب من 54.6 مليار دولار. بينما تشير التقارير الرسمية إلى أن 23.4 مليار اقترضهم الصندوق، يشير نائب مدير الصندوق غلامرضا زرادشتى إلى أن الصندوق اقترض 34.7 مليار دولار. تبقياً لتصريحات زرادشتى اقترض الصندوق 105,000 مليار ريال (4.2 مليار دولار حسب سعر الصرف الحالى) بينما كان من المفترض أن يُقرض الصندوق مشروعات القطاع الخاص بالعملة الصعبة بفائدة سنوية تبلغ 5% للمشروعات فى المناطق الفقيرة بالإضافة إلى المشروعات الاستراتيجية، اعطى الصندوق قروض بالريال عوضاً عن الدولار بفائدة تبلغ 13%.

تشير التقارير الرسمية إلى أن 367 مشروع تلقى قرضاً (67% بالعملة الصعبة و البقية بالريال) و أن 82,000 وظيفة تم ايجادها من خلال هذه المشروعات. لكن طبقاً لعدد من الدراسات، يُكلف خلق وظيفة ثابتة فى القطاعات الاقتصادية التقليدية استثمار 10,000 دولار و متوسط تكلفة خلق

وظيفة ثابتة في القطاعات الصناعية المُكلفة حوالي 50,000 دولار. بناءً على ذلك كان من المفترض أن يجلب استثمار 23 مليار دولار على الأقل 460,000 وظيفة و هو ما يعني أنه هناك سوء إدارة أو فساد مالي.

يُشار إلى أن هناك العديد من العاملين في القطاع الخاص ممن تقدموا بمشروعات للصندوق لم يتلقوا أي قروض في العامين الماضيين. تتجه اصابع الإتهام إلى خضوع الصندوق لشبكات نفوذ خصصت القروض للدوائر القريبة من السلطة , بالإضافة إلى تحويل الصندوق إلى تمويل المشروعات الضخمة (شركات النفط الحكومية) عوضاً عن التركيز على مشروعات القطاع الخاص الصغيرة المتوسطة ليعمل الصندوق كداعم لجهود الحكومة في القطاع العام و هو ما يضع علامة استفهام حول أهداف الصندوق و مدي رغبته في دعم المشروعات التي تستهدف رفع مستوى الشرائح الدنيا و دعم الطبقة الوسطي في عهد الرئيس أحمدى نجاد.

سيكون على الإدارة الإيرانية الجديدة الاتجاه نحو الدعم الفعال للمشروعات الصغيرة و المتوسطة على المدى الطويل لرفع مستوى الشرائح الدنيا و تعزيز شرائح الطبقات الوسطي مع إعادة هيكلة الدعم و توجيهه لصالح الشرائح الدنيا. لكن لكون روحاني يعتمد على شرائح الطبقات الوسطي كقاعدته الشعبية فإنه ليس من المرجح أن يخاطر بزعزعة مصالحها بأخذ خطوات جدية لإعادة توزيع الثروة لصالح المهمشين. ستتضح الانحيازات الاجتماعية و الاقتصادية للإدارة الجديدة من خلال الخطوات التي ستتخذها فهل ستتجه لتبني سياسات إفقار أم سياسات داعمة للعدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الثروة لصالح المهمشين ؟.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/852>